Security Policy Papers أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
ورقة تحليل سياسات أمنية

# المبادئ والمكونات الرئيسية لعمليات البحث والإنقاذ للمهاجرين

# Principles and Main Components of Migrant Search and Rescue Operations

## المخرجات الرئيسة

- أسهمت التطورات التكنولوجية، مثل المراقبة البحرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، ورسم الخرائط باستخدام نُظم المعلومات الجغرافية، في تحسين قدرات الكشف المبكر عن المهاجرين المعرضين للخطر. وقد ساهم التعاون الإقليمي، مثل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الصحراء الكبرى، في خفض معدلات الوفيات، إلا أن النقص في الموارد والنزاعات القضائية لا تزال تؤدي إلى تأخير زمن الاستجابات.
- تتضمن عمليات البحث والإنقاذ حالياً دعماً طبياً ونفسياً واجتماعياً حيوياً للناجين من جرائم الاتجار بالبشر والعنف. ومع ذلك، لا يزال الوصول غير المنتظم إلى الرعاية الصحية والمساعدة القانونية بعد الإنقاذ يمثل تحدياً قائماً.
- يؤدي غياب بروتوكولات موحدة لمفهوم «مكان آمن» والخلافات السياسية بشأن الإنزال إلى بقاء المهاجرين عالقين. كما تحول المخاطر القانونية دون مشاركة السفن الخاصة والمنظمات غير الحكومية في جهود البحث والإنقاذ.

## المستخلص

تعد عمليات البحث والإنقاذ للمهاجرين مجموعة من التدابير الأساسية، التي تسعى إلى تفادي الخسائر في الأرواح في المناطق البحرية والصحراوية وغيرها من مناطق الهجرة الخطرة. وتهدف هذه العمليات إلى ضمان الحماية الفعالة للمهاجرين المستضعفين والمعرضين للخطر، وذلك من خلال تفعيل إجراءات المساعدة التي تنفذها السلطات الحكومية، والمنظمات الدولية العامة،

## Abstract

Migrant Search and Rescue (SAR) operations are critical interventions aimed at saving lives in maritime, desert, and other hazardous migration corridors. These operations involve coordinated responses by state agencies, international organizations, and non-governmental actors, ensuring that migrants in distress receive immediate humanitarian assistance while safeguarding

1658-8886© 2025. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.
CrossMark

والمنظمات غير الحكومية، والتي ينبغي أن تتدخل دعماً للمهاجرين ودفاعاً عن حقوقهم الإنسانية.

ونظراً لطبيعة مهام عمليات البحث والإنقاذ، وما يصاحبها من قيود مفروضة على الموارد، وتعقيدات قانونية، ومخاطر تشغيلية، فإن الأمر يتطلب نهجاً منظماً لتعزيز الكفاءة والفعالية في مواجهة هذه التحديات.

يُقدم موجز السياسات هذا المبادئ والاتجاهات العامة لعمليات البحث والإنقاذ، مع تركيز خاص على الدروس المستفادة من العمليات المنفذة في البحر الأبيض المتوسط، والصحراء الكبرى، وغيرها من مناطق الهجرة عالية الخطورة. كما يسلّط الضوء على الممارسات الجيدة، والواجبات القانونية، والتدابير العملية التي تضمن توافق عمليات البحث والإنقاذ مع المبادئ الإنسانية والالتزامات القانونية الدولية. كما يتناول الاتجاهات المستجدة في هذا المجال، بما في ذلك تأثير تغيّر المناخ على أنماط الهجرة، ودور التقنيات الحديثة في تسريع زمن الاستجابة لعمليات البحث والإنقاذ.

their fundamental rights. The challenges posed by SAR missions—including logistical difficulties, legal complexities, and operational hazards—require a well-structured, principled approach to enhance efficiency and effectiveness.

This policy brief outlines the key principles and main components of SAR operations, with particular emphasis on lessons from the Mediterranean Sea, the Sahara Desert, and other high-risk migration routes. It highlights best practices, legal obligations, and recommendations to ensure SAR activities align with humanitarian imperatives and international frameworks. Additionally, it considers emerging trends in SAR operations, including the impact of climate change on migration routes and the integration of new technologies to improve detection and response times.

## مقدمة

تُعد عمليات البحث والإنقاذ للمهاجرين المنكوبين عنصرًا حيويًا في آلية الموارد والاستجابة للمهاجرين، ونشأت هذه المبادرة استجابةً لتدفقات المهاجرين المتصاعدة والخطر الجسيم الذي قد يتعرضون له في العديد من المناطق، بناء على ذلك فإن المستفيدين الرئيسيين من هذه العمليات هم المهاجرون المنكوبون، سواء كانوا مصابين أو عالقين بأي شكل أو في أي مكان. ويتركز الهدف الرئيس لأنشطة البحث والإنقاذ في إرساء استجابة منظمة ومنسقة جيدًا لمساعدة المهاجرين المنكوبين.

وتشمل عمليات البحث والإنقاذ عدد من الأنشطة، مثل: تحديد ورسم خرائط الجهات المعنية ومسارات الهجرة، ونشر فرق على الفور استجابةً لحوادث البحث والإنقاذ، وتوفير الرعاية الطبية الأساسية والدعم، وضمان سلامة الناجين في مراكز عبور المنظمة الدولية للهجرة، وزيادة الوعي بمخاطر الهجرة، وتبادل الأفكار مع الجهات المعنية.

بناءً على ذلك تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على عمليات البحث والإنقاذ للمهاجرين، ومكوناتها الرئيسة، والمبادئ التي ترتكز عليها، علاوة على التحديات التي تواجه هذه العمليات من خلال

التجارب الدولية، وتختتم الورقة بتقديم عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تعزيز دور وفعالية عمليات البحث والإنقاذ للمهاجرين.

**أولًا: المبادئ الأساسية لعمليات البحث والإنقاذ**

تستند عمليات البحث عن المهاجرين وإنقاذهم على عدد من المبادئ، وذلك على النحو التالي:

- الالتزام بإنقاذ الأرواح: يرتكز المبدأ الأساسي لعمليات البحث والإنقاذ على قاعدة إنسانية بسيطة ينبغي أن تكون مشتركة بين جميع المدافعين عن حقوق الإنسان: لا يجوز ترك أي إنسان للموت في موقف يهدد حياته - سواء كان ذلك في البحر أو الصحراء أو في مسارات هجرة أخرى محفوفة بالمخاطر. وبموجب الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ البحري (1979) واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، تُلزم الدول بإنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في البحر، بغض النظر عن جنسيتهم أو وضعهم أو الظروف التي وُجدوا فيها. وتُعد هذه المسؤولية ضرورية للحفاظ على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمعاملة الإنسانية الأساسية لجميع المهاجرين.
- عدم الإعادة القسرية وحماية حقوق الإنسان: وفقاً للمادة 33 من اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين، فإنه لا يجوز إعادة الأفراد الذين يتم إنقاذهم خلال عمليات البحث والإنقاذ إلى مناطق قد يتعرضون فيها للاضطهاد أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. ويُعرف هذا المبدأ بـ عدم الإعادة القسرية، وهو حجر الأساس في قانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويُصنّف كحق غير قابل للتقييد، مما يعني سريانه في جميع الأحوال، بما في ذلك أثناء التدفقات الجماعية أو في حالات الطوارئ الوطنية. وبناءً على ذلك، يجب أن تتضمن عمليات البحث والإنقاذ آليات تضمن وصول الأفراد الذين تم إنقاذهم إلى إجراءات اللجوء وهياكل الحماية الأخرى. وقد عززت الهيئات القانونية الإقليمية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، هذا الالتزام، كما حصل في قضية هيرسي جامعا وآخرون ضد إيطاليا (2012)، حيث اعتُبرت إيطاليا قد انتهكت مبدأ عدم الإعادة القسرية عندما اعترضت مهاجرين في البحر وأعادتهم إلى ليبيا دون تقييم احتياجاتهم للحماية[1]. وبالتالي، فإنه يتعيّن على موظفي البحث والإنقاذ التمسك بمبادئ الكرامة وعدم التمييز والمعاملة الإنسانية، وضمان توفير الرعاية الطبية، والمعلومات القانونية، والخدمات الأساسية. كما يجب أن يتلقّى المستجيبون في هذه العمليات تدريباً يمكنهم من التعرف على مؤشرات الاتجار بالبشر والاستغلال والصدمات النفسية بين الأفراد الذين تم إنقاذهم، بحيث يُحال الأشخاص المستضعفون إلى الجهات المختصة للحصول على الدعم والرعاية[2,3].
- النزول الآمن والمتوقع: تنص إرشادات المنظمة البحرية الدولية بشأن معاملة الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر على ضرورة إنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم في مكان آمن. ويُعرّف هذا

1 European Court of Human Rights (ECHR) - Grand Chamber. Case of Hirsi Jamaa and Others v. Italy (Application no. 27765/09). Judgment. 23 Feb. 2012. Rectified 16 Nov. 2016 under Rule 81 of the Rules of Court. Strasbourg.

2 International Organization for Migration (IOM). IOM Handbook on Protection and Assistance for Migrants Vulnerable to Violence, Exploitation and Abuse, 2019.

3 International Organization for Migration (IOM). The IOM Handbook on Direct Assistance for Victims of Trafficking, 2007.

المفهوم بأنه: «مكان تُعتبر فيه عمليات الإنقاذ قد انتهت؛ حيث لا تعود حياة الناجين مهددة، ويمكن تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية (مثل الغذاء والمأوى والرعاية الطبية)، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل فرد (MSC.167 (78), paras. 6.12 and 6.15)»[4]. كما يؤكد التعريف على ضرورة أخذ الحالة الفردية لكل شخص في الاعتبار عند عملية الإنزال. وينطبق هذا المبدأ أيضًا على عمليات البحث والإنقاذ في البيئات الصحراوية، حيث يُعدّ التنسيق مع الملاجئ الإنسانية ومراكز الاستجابة أمرًا أساسيًا لضمان استمرارية الرعاية بعد الإنقاذ[5]. ويُعد وجود عملية إنزال موحدة واتفاقيات إقليمية عنصرًا جوهريًا في ضمان الاستجابة السريعة وتوفير اليقين القانوني بعد تنفيذ عمليات الإنقاذ.

- تقاسم المسؤوليات على المستويين الوطني والإقليمي: تعتمد فعالية عمليات البحث والإنقاذ على تقاسم المسؤولية بين الدول البحرية وسلطات الحدود البرية والدول الواقعة على طول طرق الهجرة الرئيسية. وتُسهّل الآليات المنسّقة، مثل آلية الموارد والاستجابة للمهاجرين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، التعاون المنظم عبر الحدود وتدعم تقديم المساعدات الإنسانية[6]. كذلك، يُسهم تعزيز الشراكات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والعمليات البحرية، وأجهزة الحماية المدنية، والجهات الفاعلة الإنسانية، في تعزيز الاتساق التنفيذي، والحد من الازدواجية، وتحقيق نتائج أكثر قابلية للتنبؤ بها مُنقذة للأرواح.

## ثانيًا: المكونات الرئيسية لعمليات البحث والإنقاذ

### 1. أنظمة الكشف والإنذار المبكر

يُعد الكشف المبكر عن حالات الطوارئ عاملًا حاسمًا في فعالية عمليات البحث والإنقاذ. وقد قامت معظم الدول بتحديد مناطق بحث وإنقاذ خاصة بشكل رسمي، حيث يتم تحديد المناطق الجغرافية التي تتحمّل فيها كل دولة المسؤولية الأساسية. فعلى سبيل المثال، قامت كل من إيطاليا ومالطا وليبيا وتونس بتحديد مناطق البحث والإنقاذ الخاصة بها في البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى توزيع المسؤوليات التشغيلية وتعزيز التعاون بين سلطات خفر السواحل الوطنية والجهات الدولية المعنية[7].

في السياقات البحرية، تُعد تقنيات الرادار، والتصوير عبر الأقمار الصناعية، وأنظمة الإبلاغ عن حالات الاستغاثة، مثل المنارات المزودة بنظام تحديد المواقع، أدوات حيوية لتحديد مواقع السفن المعرضة للخطر. ويسهم تبادل البيانات في الوقت الفعلي بين خفر السواحل في الدول والوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل ومؤسسات مثل المنظمة الدولية للهجرة في تعزيز الوعي بالمواقف الطارئة بصورة جذرية. كما تعزز تقنيات الذكاء الاصطناعي عمليات البحث والإنقاذ بشكل متزايد من خلال تسريع عملية اتخاذ القرار، وتوفير خرائط تنبؤية، وزيادة مرونة التنسيق. وتمتاز هذه الأنظمة بالقدرة على التكيف الفوري مع

4 International Maritime Organisation (IMO). Resolution MSC.167(78), Guidelines on the Treatment of Persons Rescued At Sea. International Maritime Organisation (IMO). 20 May 2004.

5 International Organization for Migration (IOM). New IOM Toolkit Offers Key Advice on Migrant Centres, 28 September 2021.

6 International Organization for Migration (IOM). KNOWLEDGE UPTAKE Migrant Resource and Response Mechanisms. International Organization for Migration, August 2017.

7 Anja Radjenovic. Search and rescue in the Mediterranean. European Parliamentary Research Service (EPRS), January 2021.

الظروف المتغيرة، مما يحسّن من كفاءة استخدام الموارد ويقلل من زمن الاستجابة. ومن المتوقع أن تتيح التطورات المستقبلية إمكانية تنفيذ عمليات بحث وإنقاذ جزئية أو كاملة التشغيل الذاتي، مما يعزز الفعالية في البيئات البحرية المعقدة[8].

أما في البيئات الصحراوية، حيث تشمل المخاطر تعطل المركبات، والجفاف، وتخلي المهربين عن المهاجرين، فإن الكشف يعتمد بدرجة أكبر على الدوريات البرية والمراقبة الجوية والإبلاغ عن حالات الاستغاثة من قبل المهاجرين أنفسهم. وقد أثبت استخدام الطائرات المسيرة والخرائط المعتمدة على نظم المعلومات الجغرافية فعاليته في تحديد أماكن تواجد الأفراد العالقين ورصد مناطق العبور الخطرة. إن الاستثمار في هذه الأدوات سيسهم في تعزيز قدرات الوقاية والاستجابة على امتداد ممرات الهجرة[9].

### 2. تنسيق عمليات الإنقاذ والاستجابة الفورية

تعتمد عمليات البحث والإنقاذ على هياكل تنسيقية واضحة ومحددة. ففي البحر، تكفل اتفاقية المنظمة البحرية الدولية بشأن البحث والإنقاذ لعام 1979 أن تعمل مراكز تنسيق الإنقاذ، وربابنة السفن، والسلطات الساحلية ضمن نظام موحّد. وتُلزم الاتفاقية جميع السفن، بما في ذلك السفن الخاصة والتجارية، بالاستجابة لنداءات الاستغاثة والمشاركة في مهام الإنقاذ. وتتطلب كفاءة عمليات البحث والإنقاذ البحرية نشر قوارب إنقاذ عالية السرعة، وتوفّر معدات اتصالات بعيدة المدى، وفرق مدرّبة قادرة على الوصول السريع إلى السفن المعرضة للخطر.

أما في المناطق الصحراوية مثل الصحراء الكبرى، فتقوم السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، بتنفيذ مهام بحث وإنقاذ ميدانية باستخدام قوافل إنقاذ متنقلة. وتُجهّز هذه الوحدات عادةً بالمياه والطعام والمستلزمات الطبية لتلبية الاحتياجات العاجلة للمهاجرين العالقين، والذين يعانون غالبًا من ضربات الشمس، والجفاف، والإرهاق الشديد. وقد ساهم توسيع نقاط الإنقاذ المتنقلة على طول الطرق الرئيسية في تعزيز قدرات الاستجابة وزيادة معدلات البقاء على قيد الحياة[10].

### 3. المساعدة الطبية والإنسانية

تُشكّل المساعدة الطبية والإنسانية المرحلة التالية الفورية في عمليات البحث والإنقاذ. وغالبًا ما تكون هناك حاجة لإجراء فرز طبي في الموقع وتقديم رعاية أثناء النقل لمعالجة الإصابات، والجفاف، والصدمات، وحالات العدوى. ويُعدّ تدريب موظفي البحث والإنقاذ على تقديم الرعاية الصحية الطارئة في ظروف قاسية ونائية أمرًا أساسيًا لتحسين النتائج الصحية للمستفيدين.

وبالإضافة إلى الرعاية الصحية الجسدية، فإن الدعم النفسي والاجتماعي ضروري للأشخاص الذين تعرضوا للعنف، أو الاتجار، أو تجارب الاقتراب من الموت. ويمكن أن تُسهم الرعاية النفسية، والإرشاد العلاجي، وخدمات الدعم التي تراعي الاعتبارات

8 Kemal Ihsan Kilic, Samir Maity, Inkyung Sung, Peter Nielsen, Challenges and AI-driven solutions in maritime search and rescue planning: A comprehensive literature review, Marine Policy, Volume 178, 2025, 106692, ISSN 0308-597X, https://doi.org/10.1016/j.marpol.2025.106692.

9 Katie Drew. Taking to the skies: displacement, drones, and maps. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 27 September 2016.

10 Monica Chiriac. IOM and Niger's Civil Protection Rescue 83 Migrants in Distress in the Sahara Desert. International Organization for Migration (IOM), 8 September 2020.

الثقافية في استعادة الكرامة وتعزيز التعافي[11,12]. كما يمكن أن تُشكّل هذه الخدمات جزءًا لا يتجزأ من الحلول المستدامة لبعض المهاجرين، مثل برامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الاندماج إلى بلدانهم الأصلية. وفي السياقات المتأثرة بالجوائح أو تفشي الأمراض المعدية، فإنه يتعين على فرق البحث والإنقاذ أيضًا تطبيق تدابير الوقاية من العدوى، بما يشمل بروتوكولات الحجر الصحي، واستخدام معدات الحماية الشخصية، وتنفيذ حملات التطعيم. ويمكن أن يُسهم نشر وحدات عزل واختبار متنقلة في منع انتشار العدوى مع الاستمرار في تنفيذ العمليات المنقذة للحياة.

**4. النزول وإعادة التوطين الآمن**

يُعد النزول السريع والمتوقع عنصرًا أساسيًا في حماية سلامة الأفراد الذين يتم إنقاذهم. ففي سياق البحر الأبيض المتوسط، أدت التأخيرات البيروقراطية والنزاعات السياسية في كثير من الأحيان إلى بقاء المهاجرين على متن السفن لفترات مطولة، مما زاد من المخاطر الصحية وأضعف الحماية القانونية. ولمواجهة هذه التحديات، تُعدّ إقامة مرافق استقبال مخصصة لعمليات البحث والإنقاذ في الموانئ ومنافذ الدخول الاستراتيجية أمرًا بالغ الأهمية. إذ تُسهم هذه المرافق في تسريع إجراءات النزول، وضمان توفر الدعم الطبي والقانوني اللازم فور الوصول.

أما في عمليات البحث والإنقاذ الصحراوية، فتقوم المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها بنقل الأفراد الذين تم إنقاذهم إلى ملاجئ آمنة في مراكز عبور مثل أساماكا، وأغاديز، وديركو في النيجر[13,14,15]. وتوفر هذه المرافق مساعدات إنسانية، وتعمل كمحطات انطلاق لمزيد من أشكال الدعم، بما في ذلك خيارات العودة الطوعية المدعومة أو مواصلة السفر إلى وجهات أخرى. ويُسهم تعزيز وتوسيع هذه الممرات في ضمان استمرارية الرعاية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

**5. الإطار القانوني وآليات الحماية**

يُلزم القانون الدولي الدول الساحلية بدعم مهام الإنقاذ، كما يحظر تجريم الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك تلك التي تنفذها جهات غير حكومية. وتُعد الحماية القانونية الواضحة والحصانة من المسؤولية ضرورية لتمكين منظمات البحث والإنقاذ من أداء مهامها دون تدخل أو مخاطر غير مبررة.

علاوة على ذلك، فإن مبدأ عدم الإعادة القسرية ينطبق بغض النظر عما إذا كان الفرد الذي تم إنقاذه قد قدّم طلبًا رسميًا للجوء أم لا. وتتحمّل الدول مسؤولية تقييم الظروف الفردية لكل شخص والظروف السائدة في بلد العودة المحتمل، لضمان ألا يؤدي نزول الفرد إلى تعريضه لخطر مباشر أو غير مباشر. كما يجب أن يسبق أي تنسيق مع دول ثالثة إجراءات تحقق دقيقة

11 International Organization for Migration (IOM). Mental Health, Psychosocial Response and Intercultural Communication (infosheet), 2013.

12 Nattasuda Taephant, Ph. D, International Organization for Migration (IOM). IOM Training Manual on Psychosocial Assistance for Trafficked Persons, 2010.

13 International Organization for Migration (IOM). IOM Niger: Humanitarian Rescue Operations Search & Rescue Operations | May 2019, 25 June 2019.

14 International Organization for Migration (IOM). Close to 20,000 Migrants Rescued in Sahara Desert Since Beginning of Operations, 25 June 2019.

15 International Organization for Migration (IOM). INFOSHEET - NIGER - MAY 2023 - MIGRANT RESPONSE AND RESOURCES MECHANISM.

تضمن احترام معايير الحماية[16,17]. وبناءً عليه، يتعيّن إبلاغ الأفراد الذين تم إنقاذهم بحقوقهم، بما في ذلك إمكانية طلب اللجوء، ولمّ الشمل الأسري، والعودة الطوعية. وتلعب الجهات الإنسانية دورًا محوريًا في تقديم المشورة القانونية، والتسجيل، والإحالة إلى آليات الحماية. ويُسهم توحيد خدمات المساعدة القانونية في مواقع البحث والإنقاذ الرئيسية، سواء في مناطق العبور أو في وجهات الوصول، في تعزيز الاتساق والعدالة في الإجراءات، وضمان حصول جميع الأفراد الذين تم إنقاذهم على الحماية التي يستحقونها.

## ثالثًا: التحديات التي تواجه عمليات البحث والإنقاذ

على الرغم من وجود الأطر القانونية الدولية والأنظمة التنسيقية، إلا أن عمليات البحث والإنقاذ لا تزال تواجه تحديات كبيرة.

- **محدودية الموارد:** تفتقر العديد من الدول إلى الموارد اللازمة لتنفيذ مهام البحث والإنقاذ بفعالية، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر، وقوارب الدوريات، والفرق الطبية، وأنظمة الاتصالات. وعلى الرغم من أن القانون الدولي يُحمّل الدول المسؤولية الأساسية عن عمليات البحث والإنقاذ، فإن القيود المالية والتقنية قد تحدّ من قدرتها على الاستجابة بالشكل المطلوب. وتؤدي المعدات القديمة، ونقص الكوادر، وضعف تمويل برامج البحث والإنقاذ إلى خلق ثغرات تشغيلية تؤخر الاستجابة وتقلل من فرص النجاة. ومن ثم، فإن الاستثمار المستدام من قبل الجهات المانحة والحكومات الوطنية يُعد أمرًا ضروريًا للحفاظ على البنية التحتية للإنقاذ وتوسيع نطاق العمليات في المناطق عالية الخطورة.
- **التهديدات الأمنية:** تواجه فرق البحث والإنقاذ العاملة في مناطق النزاع، مثل ليبيا ومالي، مخاطر أمنية متزايدة، تشمل التهديدات من الجماعات المسلحة، والشبكات الإجرامية، والمهربين الذين قد ينظرون إلى الأنشطة الإنسانية على أنها تهديد لمصادر دخلهم. كما تزيد أعمال العنف، والتهديدات، ووجود الذخائر غير المنفجرة من تعقيد جهود الإنقاذ. ويُعد تعزيز التنسيق الأمني مع قوات حفظ السلام، ونشر فرق مدرّبة على الوعي بالبيئات العدائية، وإجراء تحليل ميداني دقيق، عناصر أساسية لحماية فرق البحث والإنقاذ وضمان استمرارية العمليات.
- **المخاطر البيئية والمناخية:** تتأثر عمليات البحث والإنقاذ بشكل متزايد بالتغيرات البيئية والمناخية. ففي المناطق الصحراوية، تؤدي درجات الحرارة المرتفعة والجفاف الطويل إلى زيادة كبيرة في وفيات المهاجرين المرتبطة بالجفاف. أما في المناطق البحرية، فإن العواصف المفاجئة وحالة البحر غير المستقرة تعرقل عمليات الملاحة الآمنة وجهود الإنقاذ. ويُفاقم تغيّر المناخ هذه التحديات من خلال تقويض سبل العيش التقليدية في بلدان منشأ المهاجرين، مما يدفع الفئات الضعيفة إلى سلوك طرق هجرة خطرة واللجوء إلى آليات تأقلم ضارة، مثل الاعتماد على وكالات توظيف غير أخلاقية، أو شبكات تهريب البشر، أو الوقوع ضحية لجرائم الاتجار بالأشخاص[18,19]. وتزيد هذه

16 International Organization for Migration (IOM), United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Joint Statement on Place of Safety, May 2022.

17 United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Advisory Opinion on the Extraterritorial Application of Non-Refoulement Obligations under the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, January 2011.

18 International Organization for Migration (IOM). Climate Change and Migration in Vulnerable Countries: A snapshot of least developed countries, landlocked developing countries and small island developing States. International Organization for Migration (IOM), 2019.

19 International Organization for Migration (IOM). The Climate Change-Human Trafficking Nexus. International Organization for Migration (IOM), 2017.

المخاطر البيئية من تعقيد عمليات الكشف، وتُطيل أمد جهود الإنقاذ، وتزيد الضغط على الموارد، مما يبرز الحاجة إلى تخطيط يتكيف مع التغير المناخي، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر في ممرات الهجرة البرية والبحرية على حد سواء.

- **العوائق القانونية والسياسية التي تعترض عمليات البحث والإنقاذ الفعالة:** تتأثر عمليات البحث والإنقاذ بشكل متزايد بحالة من عدم اليقين القانوني والاعتبارات السياسية. ففي بعض السياقات، قامت السلطات الوطنية بفرض تدابير قانونية أو إدارية تحد من أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في إنقاذ الأرواح في البحر. وقد تؤدي هذه القيود إلى تقليص القدرة العامة على تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ، مما يفرض ضغوطًا إضافية على استجابات الدول. وبالتوازي، أدت التفسيرات المتباينة للالتزامات البحرية الدولية - ولا سيما ما يتعلق بمسؤوليات مناطق البحث والإنقاذ ومفهوم «مكان آمن» - إلى نشوء خلافات قضائية وتأخير التدخلات الإنسانية. وتُعد النزاعات المتعلقة بمسؤولية النزول من بين أكثر التحديات تعقيدًا وتكرارًا. ففي يونيو 2018، لم تتمكن سفينة أكواريوس من الرسو بعد إنقاذها 629 مهاجرًا، إذ رفضت كل من إيطاليا ومالطا السماح لها بالدخول إلى الموانئ، مما أدى إلى انتظار دام أسبوعًا قبل أن تقبل إسبانيا استقبال السفينة[20]. وفي أوائل عام 2019، واجهت سفينة «سي ووتش 3» تأخيرًا مماثلًا في إنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم لأكثر من عشرة أيام، إلى أن تدخلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[21, 22]. وتُظهر هذه الحوادث كيف أن غياب الوضوح القانوني وتباين السياسات يمكن أن يُطيل من بقاء المهاجرين في البحر ويُعقّد التنسيق بين الجهات الفاعلة في عمليات الإنقاذ. وتُبرز هذه الديناميكيات الحاجة إلى اتفاقيات إقليمية أكثر وضوحًا وإجراءات تشغيل موحدة توازن بين الالتزامات القانونية والواقع العملي، لضمان نزول إنساني وفي الوقت المناسب وتقديم الدعم اللازم للأفراد الذين تم إنقاذهم[23].
- **الدول الأولى والثانية والثالثة في عمليات البحث والإنقاذ:** تتمثل إحدى التحديات المستمرة في عمليات البحث والإنقاذ في تحديد الدولة المسؤولة عن استقبال المهاجرين بعد إنزالهم. وغالبًا ما يتم تناول هذه المسألة ضمن إطار مفاهيمي يُميز بين الدولة الأولى، والدولة الثانية، والدولة الثالثة كخيارات محتملة للاستقبال[24]. تكون الدولة الأولى عادةً أقرب دولة ساحلية أو نقطة دخول برية

20 Aryn Baker. How One Migrant Ship Became a Symptom of a Sick Europe. TIME, 12 June 2018.

21 Dr. Efthymios (Akis) Papastavridis. Sea Watch cases before the EU Court of Justice: An analysis of International Law of the Sea. EU Migration Law Blog, 12 December 2022.

22 Mr Diego García-Sayán, Mr Michel Forst, Mr Obiora C. Okafor, Mr Felipe González Morales, Ms Dubravka Šimonovic. Italy: UN experts condemn criminalisation of migrant rescues and threats to the independence of judiciary. Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 18 July 2019.

23 International Organization for Migration (IOM), Mixed Migration Centre (MMC), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2024). On This Journey, No One Cares if You Live or Die: Abuse, Protection and Justice along Routes between East and West Africa and Africa's Mediterranean Coast. Volume 2. IOM, MMC, UNHCR, Geneva.

24 United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Legal considerations regarding access to protection and a connection between the refugee and the third country in the context of return or transfer to safe third countries, April 2018.

يُمكن الوصول إليها بسرعة وتُعدّ الأكثر منطقية من الناحية اللوجستية. وينتظر القانون البحري الدولي بشكل عام من هذه الدولة أن تتحمّل مسؤولية استقبال الأشخاص الذين تم إنقاذهم. ومع ذلك، قد تؤدي عوامل مختلفة—منها القيود السياسية الداخلية، أو ضعف القدرات، أو وجود ظروف أمنية غير مستقرة—إلى رفض الدولة الأولى استقبال الأفراد أو تأخير قبولهم. في مثل هذه الحالات، قد تتدخل الدولة الثانية بموجب اتفاقيات ثنائية، أو أطر تنسيق إقليمية، أو ترتيبات مؤقتة. وقد تكون هذه الدول قريبة جغرافيًا ومستعدة لتقاسم عبء الاستقبال عندما تعجز الدولة الأولى أو ترفض القيام بذلك. ومع أن هذه الترتيبات قد توفّر حلاً مؤقتًا، فإنها غالبًا ما تفتقر إلى التنبؤ والوضوح القانوني اللازمين لوضع خطط طويلة الأمد لعمليات البحث والإنقاذ. قد يتم تحديد دولة ثالثة كموقع محتمل لإعادة التوطين أو معالجة طلبات اللجوء، لا سيما في إطار آليات تقاسم الأعباء الدولية أو ترتيبات التعاون الطوعي. وعادةً ما تكون هذه الدول غير قريبة مباشرةً من موقع الإنقاذ، لكنها قد توافق على استضافة المهاجرين الذين تم إنقاذهم بغرض تنفيذ إجراءات اللجوء، أو توفير الحماية، أو الترتيبات المؤقتة للإقامة. وقد تم بحث هذه الآليات ضمن مبادرات عدة، من بينها مبادرة إعادة التوطين المستدام والمسارات التكميلية المشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أنها لا تزال محدودة من حيث النطاق والاتساق[25]. وقد أثار بعض الجدل استخدام عدد من الدول في أمريكا الشمالية وأوروبا لمفهوم «الدولة الثالثة الآمنة» كأداة لتوسعة حدودها، مما أثار مخاوف متعلقة بحقوق الإنسان[26]. ويؤدي غياب الاتفاقيات الملزمة وبروتوكولات النزول الواضحة إلى مفاوضات مطوّلة وتأخيرات إنسانية. وخلال هذه الفترات، قد يبقى الأفراد الذين تم إنقاذهم عالقين على متن السفن دون الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية أو الاحتياجات الأساسية. وفي ظل غياب إطار تنسيقي واضح لتوزيع المسؤولية بين الدول الأولى والثانية والثالثة، تبقى عمليات البحث والإنقاذ عُرضة للمآزق القانونية والسياسية التي تهدد أرواح البشر.

- **صلة ذلك بمفهوم «المكان الآمن»:** يُعد مفهوم «المكان الآمن» من المبادئ المحورية في القانون البحري الدولي وفي تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ. حيث يُشير إلى موقع يمكن فيه إنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم دون تعريضهم لأي خطر إضافي أو تهديد لحياتهم أو حريتهم أو حقوقهم الأساسية. ويتضمن ذلك توفّر خدمات أساسية مثل الغذاء، والمأوى، والرعاية الطبية، وإمكانية الاستفادة من الإجراءات القانونية. وبمجرد إيصال الأفراد إلى هذا الموقع، تُعدّ عملية الإنقاذ مكتملة. إلا أن التطبيق العملي لهذا المفهوم يواجه خلافات شديدة، إذ أصبحت مسألة ما يُعدّ «مكانًا آمنًا» من أكثر الجوانب إثارةً للجدل في عمليات الإنقاذ. فقد رفضت بعض الدول الساحلية في البحر الأبيض المتوسط السماح بإنزال الأشخاص بحجة

25 Global Compact on Refugees. Third Country Solutions for Refugees: Roadmap 2030 The next phase of the Three Year Strategy on Resettlement and Complementary Pathways (2019-2021). Global Compact on Refugees (GCR), June 2022.

26 Berfin Nur Osso. Unpacking the Safe Third Country Concept in the European Union: B/orders, Legal Spaces, and Asylum in the Shadow of Externalization, International Journal of Refugee Law, Volume 35, Issue 3, October 2023, Pages 272-303, https://doi.org/10.1093/ijrl/eead028.

أنه ينبغي نقلهم إلى موانئ في شمال أفريقيا، مثل ليبيا أو تونس. ومع ذلك، وثّقت تقارير عديدة صادرة عن منظمات دولية وهيئات معنية بحقوق الإنسان أوضاعًا تشمل الاحتجاز التعسفي، والعنف، وانعدام الوصول إلى إجراءات اللجوء في هذه الدول. وفي مثل هذه الحالات، فإن إعادة الأفراد الذين تم إنقاذهم إلى هذه الأراضي قد تُعد انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية وتقويضًا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان[27]. ويُفضي هذا الغموض إلى فراغ في السياسة، حيث يُترك الأشخاص الذين تم إنقاذهم في حالة من الانتظار المطول بينما تجري المفاوضات بين الحكومات. كما أن غياب تفسير مقبول عالميًا لمفهوم «المكان الآمن» يتيح للدول التنصل من المسؤولية وتفادي استقبال المهاجرين المنقَذين، مما يضع الجهات الفاعلة الإنسانية والسفن الخاصة في حالة من عدم اليقين القانوني والتشغيلي. وتؤدي هذه التأخيرات إلى زيادة المخاطر على الأفراد المنقَذين، كما تُثني الجهات الأخرى عن تنفيذ عمليات إنقاذ مستقبلية بسبب العقبات القانونية واللوجستية والتشغيلية المصاحبة لعمليات البحث والإنقاذ[28].

- **التعقيدات المرتبطة بأعلام السفن والسفن الخاصة:** تُثير عمليات البحث والإنقاذ التي تنفذها سفن خاصة أو سفن تابعة لمنظمات غير حكومية مجموعة من التحديات القانونية والقضائية المعقدة التي بقيت دون مُعالجة كافية في الأطر الدولية الحالية. وتُعد الآثار القانونية المترتبة على الدولة التي ترفع السفينة علمها، أي الدولة التي سُجّلت فيها السفينة، إحدى القضايا المحورية في هذا السياق. فوفقًا للقانون البحري الدولي، تتحمل دولة العلم مسؤوليات معينة، من بينها ضمان التزام السفن التي ترفع علمها بالمعايير القانونية ولوائح السلامة. وفي سياق عمليات البحث والإنقاذ، قد تُعتبر دولة العلم مسؤولة جزئيًا عن الأفراد الذين تم إنقاذهم على متن السفينة، خاصةً في حال عدم وجود دولة ساحلية راغبة في استقبالهم[29,30]. ومع ذلك، فإن تدخل الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في عمليات البحث والإنقاذ كثيرًا ما يصطدم بالحساسيات السياسية المتعلقة بالهجرة. فقد رفضت بعض الدول الساحلية السماح بدخول السفن التي تديرها منظمات غير حكومية أو شركات تجارية بعد إنقاذها للمهاجرين، حتى عندما كانت تلك السفن تستجيب لنداءات استغاثة وفقًا لما تقتضيه الالتزامات القانونية. ويُقوض غياب الوصول التلقائي إلى مكان آمن من سلامة عمليات البحث والإنقاذ ويضع عبئًا غير مبرر على الجهات الفاعلة غير الحكومية. ويُظهر ربابنة السفن التجارية، على وجه الخصوص، ترددًا في المشاركة بعمليات الإنقاذ خوفًا من التعرض للمساءلة القانونية، أو العقوبات المالية، أو تأخيرات طويلة في إصدار تصاريح الرسو. وتُشكّل هذه المعوقات تهديدًا

27 Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). Lethal Disregard Search and rescue and the protection of migrants in the central Mediterranean Sea. Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 26 May 2021.

28 International Organization for Migration (IOM). Protection Of Migrants at Sea, 2018.

29 Sofia Galani. Human Rights Obligations in Maritime Search and Rescue. International & Comparative Law Quarterly, Volume 74, Issue 1, January 2025, pp. 33–60, DOI: https://doi.org/10.1017/S0020589325000132.

30 United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Legal considerations on the roles and responsibilities of States in relation to rescue at sea, non-refoulement, and access to asylum. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 1 December 2022.

لأحد المبادئ الأساسية في القانون البحري، وهو واجب تقديم المساعدة للأشخاص المعرضين للخطر. وبدون وجود ضمانات تُؤكّد إمكانية إنزال الأفراد الذين تم إنقاذهم بسرعة وأمان، فإن الدافع لدى السفن الخاصة للاستجابة لحالات الاستغاثة يتضاءل. كما تنشأ إشكاليات قانونية إضافية نتيجة التداخل بين القانون البحري الدولي، وأطر حماية اللاجئين، وسياسات الهجرة الوطنية. فرغم أن القانون الإنساني الدولي يكفل حقوق الأفراد الذين يتم إنقاذهم، إلا أن القوانين الوطنية قد تفرض عوائق تُصعّب الامتثال الكامل لتلك الحقوق. وعمليًا، غالبًا ما تحاول دول العلم والدول الساحلية التنصل من المسؤولية وإلقائها على الطرف الآخر، مما يؤدي إلى نشوء مناطق رمادية لا ترغب أي من الجهتين في تحمّل الولاية القانونية فيها. وتُعرّض هذه الثغرات القانونية المهاجرين الذين تم إنقاذهم لحالة من عدم اليقين لفترة طويلة، وتُضعف قابلية التنبؤ والحماية التي يُفترض أن توفّرها أطر البحث والإنقاذ.

- **التحديات التي تعترض تطبيق سياسات الجدار الناري:** تُعدّ مسألة انعدام وجود سياسات الجدار الناري الفعالة من أبرز التحديات التي تواجه عمليات البحث والإنقاذ، حيث تهدف هذه السياسات إلى الفصل الواضح بين تقديم المساعدة الإنسانية وإنفاذ قوانين الهجرة. وفي ظل غياب مثل هذه الضمانات، قد يتردد المهاجرون المعرضون للخطر في طلب الإنقاذ خوفًا من الاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل، مما يُقوّض الغرض الإنساني من عمليات البحث والإنقاذ وقد يؤدي إلى خسائر في الأرواح كان من الممكن تجنبها. تسعى سياسات الجدار الناري إلى ضمان تمكّن الأفراد من الحصول على الدعم في حالات الطوارئ، والمشورة القانونية، وخدمات الحماية دون التعرّض لإجراءات عقابية تتعلق بمراقبة الهجرة. ومع ذلك، يتم التعامل مع عمليات البحث والإنقاذ في العديد من الدول على أنها امتداد لأمن الحدود، مما يطمس الخط الفاصل بين الإنقاذ وإنفاذ القانون. وقد أدى هذا التوجه إلى مواقف تُمنع فيها المنظمات الإنسانية من إنزال الأشخاص الذين تم إنقاذهم إلا بعد الامتثال لإجراءات الهجرة، مما يجعل المساعدة المنقذة للحياة مشروطة بالحصول على موافقات إدارية[31]. وتتفاقم المشكلة بغياب الحماية القانونية للجهات العاملة في مجال البحث والإنقاذ. إذ تتعرض المنظمات غير الحكومية والسفن الخاصة التي تقوم بعمليات الإنقاذ غالبًا للمساءلة القانونية أو التشهير العلني، لا سيما في البيئات المشحونة سياسيًا والتي يتم فيها تصوير الهجرة كتهديد أمني. وتُسهم هذه الأجواء في خلق مناخ من الخوف وعدم اليقين بين المهاجرين، الذين قد يتجنبون طلب المساعدة حتى في ظروف تهدد حياتهم. ولمعالجة هذه الإشكاليات، فإنه من الضروري إرساء تمييز قانوني وتشغيلي واضح بين العمل الإنساني وإنفاذ قوانين الهجرة. ويجب أن يكون بمقدور فرق البحث والإنقاذ تنفيذ مهامها دون أن يُزج بها في خدمة إنفاذ القانون، وأن يتمكن المهاجرون من الحصول على المساعدة دون خوف من الانتقام. ويُعد تطبيق سياسات الجدار الناري التي تحترم كرامة الإنسان وتتقيد بالالتزامات الدولية خطوة جوهرية نحو استعادة الثقة في عمليات البحث والإنقاذ، وحماية مبادئ العمل الإنساني على الحدود.

31 Red Cross EU Office. Protecting the humanitarian space to access and support migrants. Red Cross EU Office, 25 February 2021.

**التوصيات**

- تعزيز التنسيق والشراكات الإقليمية: يُعدّ تعزيز التعاون بين الهيئات الوطنية، والمنظمات الدولية، والجهات الفاعلة الإنسانية أمرًا أساسيًا لنجاح عمليات البحث والإنقاذ. وتُعتبر الشراكات المنظّمة - مثل مبادرة الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة الخاصة بعمليات البحث والإنقاذ في منطقة الصحراء الكبرى - نماذج فعالة لنشر فرق إنقاذ مشتركة وتبادل معلومات الإنذار المبكر[32, 33, 34]. ويمكن أن يُسهم توسيع نطاق مثل هذه الأطر ليشمل مناطق أخرى في تحسين الوعي بالموقف، وضمان الانتشار السريع، والحد من الازدواجية في الجهود. كما أن تعزيز التعاون مع القطاع الخاص - لا سيما شركات الشحن التجاري - يمكن أن يُعزز من كفاءة شبكة الإنقاذ والبحث العالمية. ويتطلب ذلك وجود إرشادات واضحة، وحمايات قانونية، وجهود توعية تضمن ألّا يثني الخوف من المسؤولية أو التأخيرات التشغيلية السفن الخاصة عن أداء واجبها القانوني في تقديم المساعدة.
- الاستثمار في البنية التحتية للبحث والإنقاذ: يُعدّ الاستثمار المستدام في قدرات البحث والإنقاذ أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي على الحكومات إيلاء الأولوية لتوفير قوارب إنقاذ عالية السرعة، ومعدات استطلاع جوي، ووحدات دوريات صحراوية متنقلة، وأنظمة اتصالات قابلة للتشغيل المتبادل. كما ينبغي على الدول التي تشهد تدفقات هجرة مختلطة[35] كبيرة أن تدمج مرافق البحث والإنقاذ ضمن خطط الاستجابة للطوارئ والكوارث. ويتطلب ذلك تخصيص مصادر تمويل مستقلة - مدعومة من الموارد الوطنية والجهات المانحة الدولية - للحفاظ على هذه القدرات وتطويرها. إذ إنه في غياب بنية تحتية موثوقة، ستظل جهود البحث والإنقاذ محدودة من حيث الاستجابة والموارد والنطاق الجغرافي. وفيما يتعلق بتأثير التغيّر المناخي، تؤكد المبادرات الحديثة مثل مبادرة (FutureSAR) التابعة للاتحاد الدولي للإنقاذ البحري على ضرورة اعتماد تقنيات مقاومة لتغيّر المناخ، بما في ذلك الطائرات المسيرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي وأنظمة المراقبة المتكيفة مع الأحوال الجوية، وذلك لتعزيز قدرات البحث والإنقاذ في بيئات متزايدة التعقيد والمخاطر[36].
- تعزيز آليات الإنزال الآمن والمتوقّع: لتجنب الأزمات الإنسانية في البحر والمناطق الصحراوية النائية، ينبغي أن تتضمن أطر عمليات البحث والإنقاذ نقاط إنزال محددة مسبقًا ومعترف بها قانونيًا. ففي السياقات البحرية، يؤدي غياب إجراءات استقبال موحدة إلى حدوث تأخيرات وحالة من عدم اليقين لكل من الأفراد المنقَذين والمنقِذين. وعلى

32 International Organization for Migration (IOM). Rapport de mission sur l'évaluation des routes migratoires du 19-25 Juillet, 2017.

33 European Commission (EC). Partnership Framework on Migration: Commission reports on results and lessons learnt one year on. European Commission (EC), 13 June 2017.

34 Forced Migration Review (FMR). Dangerous journeys: Saving lives and responding to missing migrants and refugees (Issue 75). Forced Migration Review (FMR), May 2025.

35 تشير إلى حركات سكانية معقّدة تشمل أفرادًا وجماعات يسافرون معًا على الطرق نفسها، لكن لأسباب متنوعة قد تتضمن النزوح القسري، أو الهجرة الاقتصادية، أو لم شمل الأسرة، أو الضغوط البيئية، أو غيرها من الدوافع الشخصية أو الهيكلية. وتشمل هذه التدفقات أشخاصًا ذوي أوضاع قانونية واحتياجات حماية متباينة، مثل اللاجئين، وطالبي اللجوء، وضحايا الاتجار بالبشر، والمهاجرين غير الشرعيين.

36 The International Maritime Rescue Federation (IMRF). Tides of Change: Adaptive Strategies for Maritime SAR in a Changing Climate. The International Maritime Rescue Federation (IMRF), March 2024.

النقيض من ذلك، تُقدّم النماذج الصحراوية - مثل مراكز العبور في النيجر - نموذجًا واعدًا للاستقبال المنظّم والإنساني. ويمكن أن يُسهم توسيع مثل هذه المرافق وضمان تزويدها بكوادر مدرّبة في تعزيز الاتساق التنفيذي. ومن خلال الاستفادة من أفضل الممارسات الواردة في أدوات مثل الدليل التدريبي لمركز المهاجرين الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة[37]، يمكن أن تُشكّل هذه المراكز نقاط تنسيق للخدمات الطبية والقانونية وكذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي[38,39]، مما يُيسّر الانتقال السلس من مرحلة الإنقاذ إلى مرحلة التعافي.

- تحسين الأطر القانونية والسياساتية لحماية عمليات البحث والإنقاذ: ينبغي على الحكومات تنفيذ إصلاحات قانونية لضمان توافق عمليات البحث والإنقاذ مع الالتزامات الدولية. ويشمل ذلك إلغاء أو تعديل القوانين التي تُجرّم الجهات الفاعلة الإنسانية وعمليات الإنقاذ التي تنفذها جهات فاعلة غير حكومية[40]. ويجب أن تعكس السياسات الوطنية للبحث والإنقاذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية، وقانون اللاجئين، ولا سيما مبدأ عدم الإعادة القسرية. كما أن تحديد أحكام الجدار الناري التي تفصل بين مهام البحث والإنقاذ وإنفاذ قوانين الهجرة سيسهم في تعزيز ثقة المجتمعات المهاجرة وضمان الاستقلال التنفيذي للعاملين في هذا المجال. علاوة على ذلك، فإن توسيع مسارات الهجرة النظامية من شأنه أن يقلل الاعتماد على الطرق الخطرة، مما يُخفف الضغط على أنظمة البحث والإنقاذ ويُوفر بدائل أكثر أمانًا للمهاجرين في تنقلاتهم.

**الخاتمة**

تُعد عمليات البحث والإنقاذ واجبًا إنسانيًا وقانونيًا وأخلاقيًا ضروريًا في سياق الهجرة الدولية. فعندما تُنفّذ بشكل فعّال، فإنها توفّر مساعدة عاجلة وكريمة للمهاجرين الذين يواجهون ظروفًا مهددة للحياة، بغض النظر عن وضعهم القانوني أو جنسياتهم. ولضمان النجاح الفعلي لهذه العمليات، لا بد من الالتزام بالمعايير القانونية الدولية، والاستثمار في البنية التحتية، وإقامة تنسيق وثيق عبر الوكالات والحدود.

ولمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية مثل التشرد الناجم عن المناخ، وعدم اليقين القانوني، وتضييق مجال العمل الإنساني، فإنه يجب على الدول تعزيز أطرها القانونية وبيئاتها التشغيلية الداعمة. ويشمل ذلك تعزيز التعاون الإقليمي، ووضع بروتوكولات إنزال واضحة ومتوقعة، وضمان الحياد في تقديم المساعدات الإنسانية، هذه الخطوات ضرورية لجعل جهود البحث والإنقاذ أكثر استجابة، وكفاءة، وإنسانية.

37 International Organization for Migration (IOM). Migrant Centres Toolkit Training Manual. Practical guidance to train field practitioners, 2023.

38 International Organization for Migration (IOM). Basic Mental Health and Psychosocial Support and Psychological First Aid Training: Training Manual, 2024.

39 Inter-Agency Standing Committee (IASC). IASC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings, 1 June 2007.

40 Theodosopoulou, Polyxeni et al. "Rescue medical activities among sea migrants and refugees in the Mediterranean region: lessons to be learned from the 2014-2020 period." International maritime health vol. 72,2 (2021): 99-109. doi:10.5603/IMH.2021.0018.

## المراجع


Aryn Baker. How One Migrant Ship Became a Symptom of a Sick Europe. TIME, 12 June 2018.

Dr. Efthymios (Akis) Papastavridis. Sea Watch cases before the EU Court of Justice: An analysis of International Law of the Sea. EU Migration Law Blog, 12 December 2022.

European Commission (EC). Partnership Framework on Migration: Commission reports on results and lessons learnt one year on. European Commission (EC), 13 June 2017.

Katie Drew. Taking to the skies: displacement, drones, and maps. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 27 September 2016.

Mr Diego García-Sayán, Mr Michel Forst, Mr Obiora C. Okafor, Mr Felipe González Morales, Ms Dubravka Šimonovic. Italy: UN experts condemn criminalisation of migrant rescues and threats to the independence of judiciary. Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 18 July 2019.

Monica Chiriac. IOM and Niger's Civil Protection Rescue 83 Migrants in Distress in the Sahara Desert. International Organization for Migration (IOM), 8 September 2020.

Malvika Verma. Search and rescue in the desert: taking a proactive approach in Niger. Forced Migration Review (FMR), May 2025.

Monica Chiriac. 52 Dead in Niger as UN Migration Agency Search and Rescue Operation Saves 600 Stranded Migrants in Sahara Desert. International Organization for Migration (IOM), 27 June 2017.

International Organization for Migration (IOM). New IOM Toolkit Offers Key Advice on Migrant Centres, 28 September 2021.

International Organization for Migration (IOM). Close to 20,000 Migrants Rescued in Sahara Desert Since Beginning of Operations, 25 June 2019.

International Organization for Migration (IOM). IOM Niger: Humanitarian Rescue Operations Search & Rescue Operations | May 2019, 25 June 2019.

International Organization for Migration. UN Migration Agency Search and Rescue Missions in Sahara Desert Help 1,000 Migrants, 8 August 2017.

International Organization for Migration (IOM). Rapport de mission sur l'évaluation des routes migratoires du 19-25 Juillet, 2017

International Organization for Migration (IOM), United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Joint Statement on Place of Safety, May 2022.

of Shipping, The International Maritime Organization (IOM). Rescue At Sea - A Guide to Principles And Practice as Applied To Refugees And Migrants.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). General legal considerations: search-and-rescue operations involving refugees and migrants at sea, 1 November 2017.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Legal considerations regarding access to protection and a connection between the refugee and the third country in the context of return or transfer to safe third countries, April 2018.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Legal considerations on the roles and responsibilities of States in relation to rescue at sea, non-refoulement, and access to asylum. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 1 December 2022.

International Organization for Migration (IOM). Mental Health, Psychosocial Response and Intercultural Communication (infosheet), 2013.

International Organization for Migration (IOM). "Glossary on Migration." International Organization for Migration, 2019.

International Organization for Migration (IOM). INFOSHEET - NIGER - MAY 2023 - MIGRANT RESPONSE AND RESOURCES MECHANISM. International Organization for Migration (IOM), May 2023.

United Nations High Commissioner for Human Rights (UNHCR), The Chamber of Shipping, The International Maritime Organization (IOM). Rescue At Sea - A Guide to Principles and Practice as Applied To Refugees And Migrants, January 2015.

United Nations High Commissioner for Human Rights (UNHCR), The Chamber

Received 11 Sep. 2025; Accepted 14 Sep. 2025; Available online 20 Oct. 2025

**Arab Center for Technical Cooperation on Migration and Border Management**

*Naif Arab University for Security Sciences*

*Riyadh, Saudi Arabia*

**المركز العربي للتعاون الفني في إدارة الهجرة والحدود**

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الرياض، المملكة العربية السعودية

Production and hosting by NAUSS

Email: MBC@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/FLIZ6869